مكاشفة

ضمان الـ(كلينكس)

■ كاظم الجماسي

يعرف ذوو الاختصاص من الباحثين الاستراتيجيين ماللقطاع الخاص من دور حاسم في الارتقاء الاقتصادي والحضاري في حياة الشعوب ومنها شعبنا، وبمسحة تاريخية سريعة،سنلمس تطور دوره وانتعاشه ومن ثم كبوته التي لم تزل مخيمة على اقتصادنا حتى الساعة،غير ان هناك بالمقابل قضية وثيقة الصلة بالنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص،ألآوهي آلية الضمان الاجتماعي الذي شكل مطلبا مهنيا يكاد يكون محوريا،كما ان للعراق تاريخا طويلا وغني في ميدان النضال النقابي لاكتساب الحقوق المهضومة للشرائح الاوسع في جسم المجتمع العراقي،وهي غالبا الطبقات العاملة والفلاحية بمختلف مستوياتها والمنضوية تحت مسمى (الاجير). ولعل قانون الضمان الاجتماعي رقم (١)الذي سنته حكومة الزعيم قاسم في العام الاول ل(الثورة) مكسب ظلت تتباهى الحركة النقابية العراقية بتحقيقه منذ وقت مبكر،ثم كرسته عبر سنوات طوال من التضحيات والنضال الطبقي ، الانساني في جوهره،حتى صدور القانون سيئ الذكر والذي تمثل بتحويل العمال الى موظفين في لعبة مكشوفة للالتفاف على مكتسبات الشرائح الاكثر مظلومية من شرائح مجتمعنا،وفي ظروف اكثر حلكة وظلامية واستبدادا .. اليوم،وفي مسعى لإستثمار المنشآت الصناعية العامة من قبل القطاع الخاص ومن باب الخصخصة، يغيب وبنحو شبه تام حق الطبقة العاملة في حصولها على اضيق حدود الضمان الاجتماعي . حدثني صديق مهنته السراجة ذاكرا أنه وعدداً آخر من اقرانه،وقد إفل نجمهم بوصفهم أرباب حرف، الجأهم طلب الرزق الى العمل (مكينجية) لدى احد المستثمرين للشركة العامة لتصنيع الجلود،وكانت شروط العمل من القسوة بمكان أن عليك أن تشتغل ست ساعات متواصلة من دون ان تحتسي إستكان شاي حتى!! وأن تخيط خلال ذلك الوقت(٢٠٠) حقيبة بالضبط !!

وحدث انني أسترقت دقائق، يقول الصديق، واحتسيت استكانا من الشاي بل وزدت عليه بتدخين سيجارة ، وإذا برب العمل(ملك الموت) أمامي، لم ينطق بكلمة .. وفي آخر النهار أرسل لي حسابي مشفوعا بجملة (عندما نحتاجك سنطلبك .)وأضاف صديقي بمرارة تقطر وجعا: شعرت بنفسي لست سوى منديل كلينكس مخطوا فيه ومن ثم رموه في سلة النفايات.

اليوم نشهد حركة إعمار وإستثمار ناهضة،ومن الطبيعي ان تقوم مشاريع متعددة بمهمة تحقيق تلك الحركة الإعمارية والإستثمارية على ارض الواقع، مايستدعي استخدامها عددا كبيرا من الايادي العاملة، سواء كانت فنية اوما يطلق عليها غير ماهرة، هذا فضلا عن عدد ضخم من تلك الايادي التي أمضت جل سني عمرها في العمل ضمن مشاريع القطاع الخاص، وعلى الرغم من اننا نقرأ بين آونة وأخرى على صفحات الاخبار المحلية ان لجانا من دائرة العمل والشؤون الاجتماعية تقوم بمسح مشاريع القطاع الخاص من اجل تسجيل منتسبيها في سجلات الضمان الاجتماعي،غير ان مايردنا وما نقرؤه ايضا من اخبار محلية عن التسريح الكيفي لاعداد كبيرة من الأجراء سواء من أشتغل منهم في القطاع الخاص أو من المحسوبين على نظام العقود،يعيد الى أذهاننا التشبيه الشهير بخيل الحكومة التي تظل ترمح طوال عمرها تحت كل من يشبخ ليركبها، وما ان تهرم حتى ترمى كنفاية يتكفل بطمرها بعد ذلك كله...، (كنانيس البلدية) .. وعذرا لقسوة التشبيه.

تقرير

مربو النحل: الانتاج المحلي يحتضر والاسواق تعج بالماركات الاجنبية

□ بغداد/ علي جابر

حرف راكدة..عدسة: سعد الله الخالدي

> يشكل مجال تربية النحل نشاطا اقتصاديا ذا اهمية خاصة ويمتهنه عدد مهم من ارباب الهوايات والحرف ،ويشتكي العديد من مربي النحل من انهم يعانون واقعاً مريراً بسبب الظروف والاحداث التي مر بها البلد حيث تراجعت نسبة انتاجهم للنحل عما كانت عليه سابقاً ماادى الى ارتفاع سعر العسل ومنتجات تربية النحل الاخرى الى اضعاف ما كان عليه الحال في السابق٠٠

ويرى مربي النحل حافظ العقابي ان للنحل عالما خاصا وهذا ما نص عليه القرآن الكريم كما توجد لغة مشتركة بين أعضاء الخلية واذا ما شعر بالخطر فأن الجميع يواجهه٠٠وهذه المهنة مميزة مع انها تحتاج الى التعب والجهود حتى تعطي مردوداً ايجابياً لصاحبها مع استخدام الادوات اللازمة لانجاح العمل وقد اثرت علينا الظروف التي مربها العراق اسوة" ببقية المهن ما ادى الى تراجع الانتاج الامر الذي اضطر الكثيرين الى ترك هذه المهنة ومع وجود جمعية خاصة بالنحالين الا ان دورها ما زال غير مؤثر ولا اعرف الاسباب٠

ويذكر النحال شاكر نايل ٠٠٠ان هناك دخلاء كثيرين طرأوا على هذه المهنة وسلكوا بمالايتلائم واخلاقيات المهنة المتعارف عليها ماأثر على الجميع و سبب ذلك غياب ضوابط لممارسة العمل حيث ان هناك اصولا وقواعد لكل مهنة ونحن نعاني كثيراً في مواجهة الاخطار المحدقة حيث يستوجب الامر نقل "الخلايا" الى مكان آمن عند قيام الدولة برش السموم كما ان هذه الخلايا تحتاج الى أدامة واماكن خاصة حيث هناك انواع كثيرة جداً من العسل وكانت "المناحل"في السابق تنتشر في اغلب مناطق العراق الا ان الحال تغير فاصبح الامر يقتصر على بعض المناطق دون سواها ٠٠ كما ان هناك انواع من النحل ك"الزنبور الاحمر" مهددة بالانقراض بسبب تلك الضروف وغيرها.

وعن وسائل تطوير هذه المهنة يقول علي المطلك/مهندس زراعي: ان تراجع المستوى الزراعي عموماً أثر سلباً على تربية النحل وانخفاض الانتاجية ولابد من توفير لوازم العمل وأهم شئ هو دعم الدولة باعطاء الادوية والعلاجات عن طريق مديريات الزراعة وبيع السلالات الجديدة التي من الممكن شرائها من الخارج ذات الجودة ووفرة الانتاج ويحتاج الامر الى انشاءالمراكز اللازمة لتقديم البحوث والدراسات التي من شانها ان تؤدي الى اعطاء الحلول الناجعة في تنمية الانتاج وتطويره ويحتاج الامر الى التعليمات والارشادات للنحالين عن طريق مديريات الزراعة وتطوير الجانب العلمي وهناك العدد الكبير من المنظمات العالمية الداعمة لهذا الجانب من الممكن التنسيق معها من قبل الدولة وكذلك تفعيل القروض والسلف الى النحالين والمساهمة معهم لتطوير هذه الماده التي تعتمد عليها الكثير من الدول في التصدير وخصوصاً السعودية وأيران ومن الممكن أنشاء "المحميات" الخاصه بهذا الجانب من قبل الدوله وتأجيرها الى النحالين وتكون الفوائد مناصفه بين الدولة والنحالين ٠

و عن أجود الانواع يقول سلمان مهدي الربيعي /تاجر عسل في سوق الشورجه :ان أفضل الانواع بين العسل هو الأيراني والتركي حيث يفضله الكثيرون وعليه طلب من كافة المحافظات في العراق لانه مشهور بجودته وطعمه اللذيذ وفوائده الكثيره ٠

فالعسل كما هو معلوم "فيه شفاء للناس"وهو ثروه مهمه يجب ان تتولى الدوله الأهتمام بها حتى تعود الأنواع العراقيه الراقيه التي كانت تغطي السوق في السابق وقد اختفت بسبب الظروف الطارئه التي ستزول ويعود العسل العراقي وخصوصاً "عسل الشمال"المميز والمفضل من قبل أغلب الناس وعلى الدوله ان تدعم الأنتاج المحلي حتى يشكل منافساً حقيقياً للمستورد الذي لايضاهي الانتاج المحلي كما هو شأنه في السابق.

شكاوى

■ شكرا امانة بغداد

من على هذه الصفحة اشرنا الى ظاهرة قيام اصحاب المختبرات في شارع السعدون على وجه التحديد برمي النفايات رمياعشوائيا .النفايات المشار اليها تختلف عن النفايات التي يخلفها المواطن اذ انها عينات ونماذج من دم معبئة في حاويات اصبعية او ماشابه ورميها في شارع عام او ساحة يكون تاثيره تاثيرا مضاعفا على البيئة والصحة. امانة بغداد مشكورة التفتت الى ذلك واستطاعت الحد منها ولم نعد نراها صبيحة كل يوم ..فشكرا ثانية

المحرر

■ الى/ مديرية الجنسية والسفر.. مع التحية

كتب المواطن سالم ثابت من مدينة الصدر رسالة للصفحة يقول فيها: منذ فترة ليست بالبعيدة والمواطن يشيد بانسيابية العمل في مديرية الجوزات التي سهلت للمواطن حصوله على جواز السفر باقل معاناة ،ولكن هذه المرة اختلفت الامور اذ ان التعديلا ت الجديدة على الجواز والتي تعتمد على كتابة معلومات الجواز بثلاث لغات بدل لغتين وعدم جاهزية الموظفين في المديرية لهذه الاجراءات بالنسبة لخبرتهم واستعدادهم المهني للعمل، لا شك بانها ستؤدي الى عودة الامور الى سابق عهدها من تاخير في الاصدار وتزاحم على الطلب، وتدخل سماسرة يتصيدون في الماء العكر مما يجعل الامور صعبة للمواطن وللمديرية مالم يتم اعتماد الية تفرق ما بين الذي يريد السفر فعلا والذي يريد الحصول على الجواز لمجرد الضمان للسفر مستقبلا.

■ شكوى من مجمع نادي النفط

نحن سكنة مجمع نادي النفط في حي اور شغلنا دورنا منذ مايقرب خمسة عشر عاما وهي (كرفانات)خشبية قديمة ومجموع العوائل الساكنة ٣٠٠عائلة .المشكلة تكمن في حالة وفاة او تقاعد او نقل رب السرة يتم طرد عائلته من الكرفان. كنا في السابق تابعين الى وزارة التصنيع العسكري المنحلة وبعد الغائها تم تحويلنا الى وزارة الموارد المالية. نطالب بتمليكنا هذه الدور لضمان مستقبل عوائلنا من الضياع. مع التقدير.

عددمن سكنة
كرافنات المجمع

ردود واجابات

■ الى/ جريدة المدى الغراء م/ اجابة

نهديكم اطيب تحياتنا ...

اشارة الى ما نشرته صحيفتكم الغراء بتاريخ ٢٠١٠/١/١٩تحت عنوان (مشكلة توزيع المشتقات النفطية في الحرية) نود اعلامكم ان شركة توزيع المنتجات النفطية قد بينت ان موضوع الشكوى بخصوص مشكلة توزيع المشتقات النفطية في الحرية يخص المجالس البلدية في المنطقة المذكورة باعتبارها الجهة المسؤولةعن استلام منتوج النفط الابيض من المحطات وتوزيعها في المناطق .علما بان هذه الالية معمول بها في انحاء محافظة بغداد كافة .

شاكرين تعاونكم معنا ..مع التقدير

■ الى/ جريدة المدى الغراء م/اجابة

نهديكم اطيب تحياتنا ..

اشارة الى ما نشرته جريدتكم الغراء بتاريخ ٢٠١٠/٣/١٤تحت عنوان (قنينة الغاز ومشكلتها) نود اعلامكم ان شركة تعبئة الغاز اكدت استمرارها بتادية التزامها بايصال اسطوانة الغاز السائل الى المواطن بالشكل الامثل من ناحية الوزن ومطابقة المواصفات العالمية والعراقية حيث قامت الشركة باعداد الدراسات الفنية لتطوير واقع العمل ومعالجة المشاكل القائمة ومنها مشكلة النضاح وتراكم الشوائب والمركبات الثقيلة في الاسطوانات وفي هذا المجال قامت شبكة تعبئة الغاز بالاعمال التالية:-

١- زيادة مواد نسبة زيادة صيانة صمام اسطوانة الغاز السائل المجهزة الى معاملها (الحكومية والاهلية).

٢- استحداث خمس عشرة ورشة لتصليح الصمامات في بغداد والمحافظات وبطاقات انتاجية عالية.

٣- اعداد الدراسات اللازمة لاستيراد الصمامات الجديدة واجزائها ومن مناشىء عالمية رصينة اضافة الى توفير الدعم اللازم لشركات القطاع العام لانتاج مثل هذه الصمامات .

٤- زيادة طاقة الورش العاملة على تصليح الاسطوانات اضافة الى العمل على استيراد الاسطوانات الجديدة ومن مناشىء رصينة عالميا.

٥- استيراد الاسطوانة المركبة (البلاستيكية) وتوزيعها على المواطنين لمواكبة التطور العالمي في مجال تداول الغاز السائل. وان هذه الاعمال مستمرة لمعالجة الكم الهائل من الاسطوانات المتقادمة على مر السنين السابقة كما تخضع معامل شركة تعبئة الغاز كافة (الحكومية والاهلية) للزيارات التفتيشية لمراقبة تطبيق المواصفات والسيطرة النوعية. شاكرين تعاونكم معنا..مع التقدير.

عاصم جهاد/ مدير المكتب الاعلامي
وزارة النفط

اشارة

موازنة وتعليمات

□ احمد نوفل

كلنا شهد الفوضى التي عمت مؤسساتنا دونما استثناء من ناحية توظيف المتقدمين لاشغال وظيفة مدنية كانت ام عسكرية. الوظيفة الشاغرة كانت وربما لاتزال سلعة يساوم عليها المساومون.

لكل وظيفة سعرها المقرر، فضج العاطلون عن العمل بشكاواهم، وكتبوا في الصحف، وصرحوا من خلال وسائل الاعلام المرئية والمسموعة عن الذي يجري في دوائر الدولة من فساد لامثيل له يدفع المواطن ثمنه غاليا.

اذ صار من يتقلد الوظيفة مهما كانت اهميتها ودورها لخدمة المواطن تقدم لمن يدفع اكثر سعر، وشارك في هذا الفساد مسؤولون لاحاجة للتطرق الى اسمائهم(فهم كثر) كما يقولون.

هذا الفساد الاداري أسهم ويسهم في اشغال الوظيفة لمن لا يملك مؤهلاتها بقدر ما يملك سعرها المدفوع، وفي فترة من الفترات تسلل ارهابيون ومعادون للعملية السياسية الى قلب الوزارات لكي يقوموا بمهام معادية للعراق والعراقيين ولم يكن المؤهل والشهادة الدراسية وحقوق المواطنة بشروط التوظيف تلقى الاهمية امام حركة بيع الوظائف وشرائها التي درت على سماسرتها اموالا طائلة وقصورا عامرة واربطة عنق حريرية براقة حمراء فاقعة وصفراء شاحبة وقبلها لم تكن تعرف اقدامهم جورب القدم.

ومن هذه الفوضى التي اتينا على ذكرها تصاعدت اصوات للجم الفساد والمفسدين في وزارات الدولة ومؤسساتها من اجل اعادة العمل بمجلس الخدمة المدنية الاتحادي والذي يمكن له ان يسد الباب ويوقف هذا التدهور الخطير عندما يوضع الموظف غير المناسب في مكان له تاثير مباشر على المواطن وعلى مستقبل الدولة وتجذرها في تربة المجتمع فأنه يعجل بحلول كارثة لاتبقي ولاتذر .

لذلك صدرت تعليمات تنفيذ موازنة لعام ٢٠١٠وفي القسم الثالث من هذه التعليمات الفقرة ج هناك توصية واضحة ولا يعتريها الشك اذ اوصت بوضوح...ان لايتم اجراء التعيينات الوظيفية في دوائر الدولة لعام ٢٠١٠ الا بعد تفعيل دور مجلس الخدمة استنادا الى ثانيا من الماده ٢١من قانون الموازنة الاتحادية رقم ١٠ لسنة ٢٠١٠، الامل والمؤمل بهذا المجلس منذ فترة لايعدو التساءل: لماذا لاتلتزم به الوزارات ولماذا من ثم احالة تنفيذ المباشرة بتفعيل دور المجلس لا يظهر ولا يعلن ولايصرح وكأن الامل والمامول في هذا الاجراء تم دفنه لدى مسؤول .كذلك وزارة المالية لم تبد أي اشارة او مامن شأنه ان يجعل الامور بتفعيل هذا المجلس تسير بالاتجاه المحدد لها فلماذا هذا الصمت المطبق.

معاناة مستمرة

كاريكاتير ..... عادل صبري

نتسلم رسائلكم على عنوان البريد الالكتروني
peopleissues@yahoo.com
او على الهواتف الارضية ٧١٧٨٨٥٩ و ٧١٧٧٩٨٥ الموبايل ٠٧٩٠٣٤٠٥٠٠٢